

Distr.: General  
6 December 2012  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى  
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة المراقبة  
الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

عطفًا على رسالتنا المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/ES-10/573-S/2012/899)، وبناء على تعليمات من القيادة الفلسطينية، أكرر نداءاتنا العاجلة إليكم، وعن طريقكم، إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، للاضطلاع بالمسؤوليات عن العمل من أجل وقف حملة الاستيطان غير القانونية التي تمعن إسرائيل في شنها في جميع أنحاء الأرض المحتلة لدولة فلسطين، بما في ذلك في القدس الشرقية وحوها، والتي تشهد حاليًا نشاطًا مكثفًا.

وفي أعقاب التصريحات الوقحة للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق ببناء ٣٠٠٠ وحدة استيطانية إضافية على أراض فلسطينية مصادرة في منطقة تقع إلى الشرق من القدس الشرقية المحتلة، في ما يعرف الآن على نطاق واسع بما يسمى الخطة E-1، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن نواياها إعادة إحياء خطط سبق أن أُعلن عنها أصلاً في آذار/مارس ٢٠١٠ لبناء ٦٠٠ وحدة استيطانية إضافية في المستوطنات غير القانونية "رامات شلومو" (٦٠٠ وحدة) و "جفعات زئيف" (١٠٠٠ وحدة سكنية) و "جفعات هاماتوس" (١٠٠٠ وحدة سكنية). وتضاف هذه الإعلانات الاستفزازية إلى أعمال البناء المستمرة والنشطة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لآلاف الوحدات الاستيطانية الأخرى، وإلى خطط بناء آلاف أخرى غيرها.



إن هذه الأنشطة غير القانونية، التي تنفذ بلا هوادة منذ بداية احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧، تقطع أوصال الأرض الفلسطينية ووحدها وسلامتها، فهي تفصل القدس الشرقية عن بقية المناطق الفلسطينية المحاورة لها، وتزيد من عزلة بيت لحم وتفصل الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية من الأرض الفلسطينية بعضها عن بعض. ويجب أن تدق هذه الأعمال الإسرائيلية الهدامة ناقوس الخطر بسبب التهديد الخطير الذي تشكله بالنسبة إلى الحل على أساس وجود دولتين، الذي لا يزال يحظى بتوافق دولي واسع.

ومن الواضح أن تكثيف هذه الحملة غير القانونية يشكل جزءاً من رد إسرائيل المزدري على دعم المجتمع الدولي للحل على أساس وجود دولتين، وفقاً لما جرى تأكيده مجدداً في الآونة الأخيرة من خلال اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧، الذي يمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ولذلك، فإن هذه الإجراءات الإسرائيلية لا تُرتكب عمداً في حرق خطير للقانون فحسب، ولكن أيضاً كعقاب في شكل أعمال انتقامية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته وكناتقام مباشر من المجتمع الدولي لتأييده سيادة القانون، والميثاق، وحقوق الشعب الفلسطيني، ولجراته على محاولة إنقاذ الحل على أساس وجود دولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويتعين على المجتمع الدولي الرد، بما في ذلك عن طريق الوسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية المتاحة له على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على هذا الاستخفاف الإسرائيلي الصارخ بالقانون الدولي والازدراء الإسرائيلي بإرادة المجتمع الدولي.

وتمضي إسرائيل قدماً بطريقة منهجية وعدائية بهذا الاستيلاء غير القانوني على أراضي فلسطين وباستيائها بقصد تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية وطابعها ووضعها، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها وفي غور الأردن، لصالحها من أجل ترسيخ سيطرتها غير المشروعة على الأراضي والحكم مسبقاً على نتائج مفاوضات الوضع النهائي للحل جميع القضايا الأساسية، بما في ذلك، في جملة أمور، مسائل الحدود والقدس والمستوطنات. وتثير هذه الأعمال الإسرائيلية شكوكاً خطيرة بشأن التزام إسرائيل المعلن بالحل على أساس وجود دولتين وبسلوك طريق السلام، لأنها لا تؤدي إلا إلى تدمير قابلية تطبيق الحل وإلى تقويض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة على هذا الأساس.

وقد وجهنا الانتباه في مناسبات لا تحصى إلى إمعان إسرائيل في سياساتها الاستيطانية غير القانونية في جميع مظاهرها. ودعونا المجتمع الدولي في مناسبات لا تحصى إلى التمسك بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإجبار إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، على الوقف الكامل لجميع هذه الأعمال غير القانونية. وفي هذا الصدد، تنص قرارات مجلس الأمن بوضوح على ما يلي: الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية وليس لها أي قيمة شرعية على الإطلاق ويجب وقفها بالكامل. ونشير تحديدا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠). وعلاوة على ذلك، نشير إلى قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي أيد فيه المجلس خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي تدعو إلى تجميد جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية المقامة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ومرة أخرى، نشير أيضا إلى أن هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية، المتبعة على نحو منهجي ومتعمد، تشكل جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ونكرر النداءات العاجلة لبذل جهود دولية لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها وإجبارها على الوقف الفوري لجميع الأنشطة غير القانونية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن الحملة الاستيطانية الإسرائيلية تشكل تهديدا للحل على أساس وجود دولتين. وتؤثر هذه الحملة غير القانونية تأثيرا مباشرا على بؤادر تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، اللذين يشكلان مصلحة حيوية للمجتمع الدولي تستدعي اضطلاع مجلس الأمن بواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى صون السلام والأمن الدوليين.

وندعو مجلس الأمن وجميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، إلى العمل فورا من أجل طلب وقف الأنشطة غير القانونية التي تمارسها إسرائيل وإنقاذ فرص إعادة إحياء مفاوضات سلام ذات مصداقية من أجل تحقيق الحل على أساس وجود دولتي فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٤٥ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-) إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2000/921)، سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

عن كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب والأعمال الإرهابية الصادرة عن الدول والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد المهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة